منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

# ورقة موقف حول الاستخدام الأمثل للسياسة المالية للدولة والمبادئ الموجهة لها

## حزيران 2015

تعتبر هذه الدراسة ملكية لمنتدى الاستراتيجيات الأردني. للاستفسار يرجى الاتصال بالمنتدى على البريد الإلكتروني (info@jsf.org) أو هاتف 6476 566 (6) 962+.

# منتدى الاستراتيجيات الأردني
# JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف: 6376 566 6 962+

# قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي ..... 4
مقدمة ..... 5
المبادئ الموجهة للسياسة المالية ..... 5
المبدأ 1: ضمان التوأمة ما بين الأدوات المالية التي تؤثر على جانب الطلب وجانب العرض في الاقتصاد ..... 5
المبدأ 2: الأخذ بعين الاعتبار الأثار طويلة الأمد للقرارات التابعة للسياسة المالية ..... 5
المبدأ 3: التغير في السياسة المالية في الدولة يجب أن يكون تدريجياً ومتوقعاً ..... 6
المبدأ 4: ضمان التوأمة ما بين السياسة المالية للدولة والسياسة النقدية للبنك المركزي ..... 6
نحو الابتعاد عن السياسة المالية التقديرية واعتماد المثبتات المالية الآلية ..... 6
الحيز المالي للدولة وأهميته ..... 8
الخلاصة والتوصيات ..... 10

## ملخص تنفيذي

- تقدم هذه الورقة وجهة نظر وموقف منتدى الاستراتيجيات الأردني حول الاستخدام الأمثل للسياسة المالية للدولة وتنادي بضرورة الاعتماد على المثبتات المالية الآلية والابتعاد عن القرارات التقديرية.
- يجب على أي سياسة مالية أن تعتمد على المبادئ الأساسية والموجهة التالي
- ضمان التوأمة ما بين الأدوات المالية التي تؤثر على جانبي الطلب والعرض الكلي في الإقتصاد.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار طويلة الأمد للقرارات التابعة للسياسة المالية.
- إتباع مبدأ التدرج في تغيير السياسة المالية للدولة وضرورة أن يكون متوقعاً.
- ضمان التوأمة ما بين السياسة المالية للدولة والسياسة النقدية للبنك المركزي.
- أثبتت المثبتات المالية الآلية جدارتها في العديد من الدول المتقدمة حيث أن الإعتماد عليها أدى الى تقليص حجم التقلبات الناتجة عن الدورة الإقتصادية (أي ضبط الطلب في فترات النمو ودفعه في فترات الانكماش).
- إن الحيز المالي للدولة (أي هيكلية الإيرادات والنفقات) لا تسمح للسياسة المالية بتحقيق أهدافها ودعم الاقتصاد.
- ينادي المنتدى بضرورة النظر الى هيكلية الإيرادات والنفقات للدولة من خلال زيادة الإعتماد على ضريبة الدخل مقابل تقليص الاعتماد على ضريبة المبيعات وإعادة النظر ببرنامج الحماية الاجتماعية للحكومة من أجل إعادة هيكليته بطريقة تعتمد على المدفوعات التحويلية التي تدعم العائلات الفقيرة والأقل حظاً.

## مقدمة

يقدم منتدى الاستراتيجيات الأردني في هذه الورقة رؤيته حول الاستخدام الأمثل للسياسة المالية للدولة والمبينة على مجموعة من المبادئ الرئيسية التي تحكم وتوجه السياسة المالية للدولة والتي تعتبر الأداة الرئيسية للجهاز التنفيذي للدولة لتنفيذ رؤيته وسياسته الإقتصادية. وتقترن هذه السياسة بقرارات من شأنها أن تغير من قيم الإيرادات الحكومية (وخصوصاً الضريبية منها) والنفقات الحكومية واللتان تقترنان بالدورة الإقتصادية للاقتصاد الأردني. وتؤكد الأدبيات الإقتصادية بأن السياسة المالية، نظرياً، يجب أن تعاكس الدورة الإقتصادية من حيث تحفيز جانبي الطلب والعرض الكلي في فترات الانكماش الاقتصادي وضبطه في فترات النمو الاقتصادي المتسارع.

ستقوم هذه الورقة بسرد المبادئ الرئيسية الأربعة التي يجب عليها أن توجه وتحكم السياسة المالية لأي دولة. ومن ثم ستقدم هذه الورقة وجهة نظر المنتدى حول وجوب اعتماد المثبتات المالية الآلية كالأداة الأساسية في تنفيذ السياسة المالية للدولة والابتعاد عن السياسة المالية التي تتخذ على شاكلة قرارات تقديرية. ومن ثم نعرض مفهوم الحيز المالي للدولة (أي قابليتها لاستخدام سياستها المالية دون المساس بمركزها وقوتها المالية) وقياسه وتقديم مقترحات تهدف الى إعادة هيكلية الإيرادات الحكومية ونفقاتها بهدف تفعيل الدور الاقتصادي للسياسة المالية بشكل خاص والدولة بشكل عام.

## المبادئ الموجهة للسياسة المالية

لضمان تحقيق السياسة المالية للدولة لدورها النظري في تحفيز الاقتصاد، يجب على أي سياسة مالية لأي دولة أن تمتثل للمبادئ الأربع الرئيسية التالية:

### المبدأ 1: ضمان التوأمة ما بين الأدوات المالية التي تؤثر على جانب الطلب وجانب العرض في الاقتصاد.

حيث أن السياسة المالية الحالية للدولة تعتمد بشكل رئيسي على جانب الطلب الكلي من الاقتصاد من ناحية استخدام الضرائب وتمويلها للنفقات الجارية للحكومة (التي تطغى حجماً على النفقات الرأسمالية). يتوجب على الدولة أن تضمن استخدام الإيرادات الضريبية من المثبتات المالية الآلية بشكل يحفز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة دخول الشرائح من السكان الأقل حظاً (في جانب الطلب) وتمويل نفقات رأسمالية من شأنها تحسين نوعية العرض الكلي في الاقتصاد.

### المبدأ 2: الأخذ بعين الاعتبار الأثار طويلة الأمد للقرارات التابعة للسياسة المالية.

يجب على أي قرار في السياسة المالية والذي يتخذ من قبل الدولة أن يأخذ بعين الاعتبار الفوائد والتكاليف الإقتصادية على المدى القصير والفوائد والتكاليف الإقتصادية على المدى الطويل وذلك انطلاقا من أن تمويل النفقات الرأسمالية (أو الجارية) عن طريق القروض، على سبيل المثال، يرتب تكاليف على الأجيال المستقبلية مما يضر باستدامة هذه السياسات. بالإضافة الى ذلك، يجب على السياسة المالية أن تكون استباقية لمراحل الدورة الإقتصادية لا أن تكون رد فعل متأخر (يتحقق ذلك عن طريق اعتماد المثبتات المالية الآلية).

## المبدأ 3: التغير في السياسة المالية في الدولة يجب أن يكون تدريجياً ومتوقعاً.

تستحوذ السياسة المالية للدولة على أهمية عالية في القرارات الاستثمارية للمستثمرين المحليين أو الأجانب. ولذلك فإن أي تغير في السياسة المالية في الدولة يجب أن يكون متوقعاً وأن يتم بشفافية تامة وذلك من منطلق الحفاظ على استقرار البيئة التشريعية للدولة لأن التغير في السياسة المالية من شأنه أن يعرض المستثمرين الى تكاليف إضافية ويزيد من درجة المخاطرة.

## المبدأ 4: ضمان التوأمة ما بين السياسة المالية للدولة والسياسة النقدية للبنك المركزي.

إن أهم خاصية للسياسة النقدية هي طول الأمد ما بين اتخاذ القرار وتحقيق الأثر المطلوب على الاقتصاد وتعتبر هذه المدة أقصر من المدة المطلوبة ما بين اتخاذ القرار وملاحظة الأثر للسياسة المالية. ولذلك فإن يجب ضمان استباقية السياسة النقدية للدولة للسياسة المالية وتناسقها مع بعضها البعض وعدم تناقضها. حيث أن، ومن البديهي، في وقت الانكماش الاقتصادي، يجب على السياسة النقدية أن تتخذ إجراءات توسعية من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي لتتكامل مع السياسة المالية التي تخدم ذات الهدف.

## نحو الابتعاد عن السياسة المالية التقديرية واعتماد المثبتات المالية الآلية

إن المبدأ الرئيسي والأسمى للسياسة المالية الرشيدة والحصيفة التي من شأنها أن تساعد الجهاز التنفيذي في الدولة على الامتثال لدوره الاقتصادي النظري في تحفيز النمو الاقتصادي هو الاستغناء عن السياسة المالية التقديرية والاعتماد بشكل رئيسي على المثبتات المالية الآلية. تعرف السياسة المالية التقديرية بأنها القرارات التي تؤثر على إيرادات ونفقات الحكومية التي تتخذ استجابة لتطورات اقتصادية (مثل انخفاض النمو الاقتصادي أو ارتفاع نسبة البطالة). أثبتت الدراسات والأدبيات الإقتصادية بأن السياسات المالية التقديرية تفشل في تحقيق الهدف الاقتصادي المنشود منها وذلك بسبب طول أمد التطبيق أولاً (والذي يؤدي في العادة الى عدم تماشي الأثر الاقتصادي عند التطبيق مع الواقع الاقتصادي في حينه) وبسبب إتباع هذا النوع من السياسة لمبدأ "لكل فعل رد فعل" حيث تفتقر السياسة المالية التقديرية الى الطبيعية الاستباقية المطلوبة للسياسة المالية الفضلى.

ومن ذلك المنطلق، فإن المبدأ الأسمى للسياسة المالية هو أن يطغى استخدام المثبتات المالية الآلية في تنفيذ السياسة المالية للدولة. وأظهرت العديد من الأدبيات الإقتصادية التي درست أثر المثبتات المالية الآلية على الدورة الإقتصادية بأن الاعتماد على هذه المثبتات يقلل من شدة وحجم التقلبات الإقتصادية؛ أي أن في أوقات النمو الاقتصادي المتسارع تعمل المثبتات المالية الآلية على ضبط النمو في الطلب و تزيد من النمو في الطلب الكلي في أوقات الانكماش الاقتصادي.[1] تعرف المثبتات المالية الآلية بانها الأدوات الحكومية التي تتغير في قيمها تماشياً مع الدورة الإقتصادية والتي تكون أسسها القانونية والتشريعية ثابتة وتقسم الى شقين:

1. الضرائب التصاعدية على الدخل: حيث تقل إيرادات ضريبة الدخل (على الأفراد أو الشركات) في فترات الانكماش الاقتصادي نتيجة لانخفاض إيرادات الأفراد وأرباح الشركات في حين تزيد في فترات النمو الاقتصادي.

2. المدفوعات التحويلية مثل:

أ. إعانات للعاطلين عن العمل بحيث تكون مقرونة بإثباتات على السعي الجاد للعاطل عن العمل في بحثه عن العمل.

ب. إعانات لذوي الاحتياجات الخاصة، المسنين، الإيتام، إلخ... (فئات المجتمع الأقل حظاً)

ج. إعانات مشروطة للعائلات تحت خط الفقر حيث تعطى العائلة مبلغاً أساسية يضاف إليه مبالغ أخرى تقترن بحصول الأطفال على المطاعيم الصحية، حصول الأطفال على التعليم الأساسي والإعدادي والثانوي، إلخ...

د. كوبونات لشراء الطعام للأفراد والعائلات المحتاجة

إن تطبيق واعتماد المثبتات المالية الآلية يتطلب عدة إجراءات من أجل ضمان نجاحها وتحقيقها للأهداف الإقتصادية للدولة نذكر منها:

أولاً: إعادة النظر بالدور الاجتماعي للدولة ومهامها في توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين والعائلات الفقيرة والأقل حظاً. إن إنفاق الحكومي الحالي في برنامج الحماية الاجتماعية ، والذي يقدر بحوالي نصف مليار دينار (مقسمة الى 90 مليون دينار على شكل معونة نقدية متكررة ، 225 مليون دينار لدعم المواد التموينية ، و 180 مليون دينار تعويض عن دعم المحروقات)[2] ، لا يحقق العدالة الاجتماعية حيث أن الجزء الأكبر من هذا الإنفاق ، وهو دعم المواد التموينية ، يذهب للفئات الأكثر استهلاكا وقلما تكون هي العائلات المحتاجة التي تحتاج للدعم. لذلك فإن الفائدة الاجتماعية المتحققة من هذا الإنفاق يمكن أن تعظم عن طريق إعادة هيكلتها لتماثل ما كتب أعلاه عن المدفوعات التحويلية (أي إعانات تعطل، دعم مالي مشروط، وكوبونات لشراء الطعام تنطبق وتعطى للعائلات التي تكون دخولها تحت خط الفقر أو ضعفي خط الفقر) حيث أن الإعانات النقدية المباشرة والمشروطة، مع تحرير السوق من تشوهات الدعم الحكومي للسلع، من شأنه أن يساهم في رفع نوعية ومستوى المعيشة للعائلات الفقيرة والمحتاجة.

ثانيا: زيادة القاعدة الضريبية في ضريبة الدخل على الأفراد حيث أن النظام الضريبي الحالي يخضع أغنى 8% من الأردنيين لضريبة الدخل على الأفراد وحيث تلك الإيرادات الضريبية تشكل ما قيمته 3% من إيرادات الحكومة المركزية وتعتبر هذه الأرقام اختلالا في النظام الضريبي والمالي للدولة. إذا قدر لضريبة الدخل التصاعدية أن تمتثل لدورها النظري أي أن تقلص من الدخل المتاح للاستهلاك في فترات النمو الاقتصادي وزيادته في فترات الانكماش الاقتصادي، يجب توسيع القاعدة لضمان تحقيق العدالة الضريبية من جهة وتقليل الاعتماد على ضريبة المبيعات (40% من الإيرادات) التي تعتبر تنازلية وتحد من القدرة الشرائية للعائلات الأقل حظاً.

ثالثاً: إعادة هيكلة الإيرادات الحكومية لتعطي وزناً أكبر لضريبة الدخل على حساب ضريبة المبيعات حيث أن الدولة تجني أربعة دنانير من ضريبة المبيعات مقابل كل دينار من ضريبة الدخل. وعدا عن ذلك، فإن إيرادات بيع السلع والخدمات (أي الرسوم والغرامات) والتي تماثل في قيمتها قيمة ضريبة الدخل تعتبر بمثابة ضريبة تنازلية حيث أنها تضع عبء أكبر على ذوي الدخول الصغيرة.

رابعاً: تفعيل دور الجهاز الرقابي (البرلمان) ليراقب على الحكومة لضمان أن تتناسب الإعانات المالية مع فترات النمو الاقتصادي (من خلال قياس نمو الناتج المحلي الربعي وأرقام البطالة الربعية) حيث يتوجب أن تتوقف الإعانات عن الشريحة الأقل حظاً التي استفادت من النمو الاقتصادي. ونظراً للتكلفة السياسة نتيجة للضغوط الشعبية من هكذا قرار، فيجب على البرلمان أن يضمن امتثال الحكومة لتوجهها الأصلي وعدم رضوخها للضغوط الشعبية التي تتطلب إنفاق هذه الإعانات في فترات النمو الاقتصادي والتي تعتبر وقتها فائضة عن الحاجة اقتصاديا وإلا فإن المدفوعات التحولية (كالإعانات المالية المباشرة) تصبح مدفوعات ثابتة وتخرج من نطاق المثبتات المالية الآلية.

## الحيز المالي للدولة وأهميته

يعرف الحيز المالي بـ "الحيز المتوافر لدى الحكومة المركزية في موازنتها لتوفير مخصصات لأهداف معينة من دون المساس باستدامة مركزها المالي أو استقرارها الاقتصادي". أي أنها، بشكل أبسط، مدى قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات تتبع لسياستها المالية من دون تكبدها لتكاليف تنتج عن ترهل واختلالات في موازنتها. تنص أفضل الممارسات العالمية على أهمية وجود حيز مالي كاف لدى الحكومة المركزية لاتخاذ قرارات تتبع لسياستها المالية حيث تكون محفزة للاقتصاد (من جانبي العرض والطلب) في فترات الانكماش الاقتصادي وتكون ضابطة للنمو في فترات النمو الاقتصادي.

يقاس حجم الحيز المالي لأي دولة من خلال النظر الى عدة مؤشرات نستدل منها على مرونة السياسة المالية للحكومة وحجم حيزها المالي وهي للأردن (قيم لعام 2013):

- المديونية نسبة للناتج المحلي الإجمالي: 80%
- عجز الموازنة نسبة للناتج المحلي الإجمالي: 8.3 %
- نسبة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي الإجمالي: 15.6%

- حجم القاعدة الضريبية (ضريبة الدخل): 8%
- معدل الادخار الوطني: [ –0.8%

نرى من الأرقام أعلاه أن الحيز المالية للحكومة الأردنية صغير من ناحية استخدامه للسياسات التوسعية لكنه كبير من ناحية استخدامه للسياسات الانكماشية. إن ارتفاع المديونية واستمرار وجود عجز موازنة ممول من قروض (ذات تكاليف على الأجيال المستقبلية) ومساعدات خارجية (ذات تكاليف سياسية) من شأنه أن يمنع الحكومة من أداء دورها من خلال تحفيز جانب العرض من الاقتصاد عن طريق زيادة الإنفاق الرأسمالي والذي يحتاجه الاقتصاد الأردني في وقتنا هذا. إن سبل توسعة الحيز المالي للدولة تكون كالتالي:

1. تحديد أولوية للإنفاق الجاري والرأسمالي: إن وضع سقوف للإنفاق الجاري غير المجدي اقتصاديا (مثل العمالة الفائضة عن الحاجة) من شأنه أن يحقق وفورات لاحقة للحكومة في بند النفقات من الممكن تسخيرها لنفقات رأسمالية ذات عائد اقتصادي أعلى.

2. تعزيز الكفاءة: إن وضع ضوابط تحكم عمل القطاع العام من شأنه أن يقلل من الهدر المالي (الذي قدر بـ 20% حسب تصريح لوزير المالية) والترهل الإداري الناتج عن توظيف عمالة فائضة عن الحاجة.

3. زيادة الإيرادات: إن زيادة الإيرادات الضريبية المتأتية من ضريبة الدخل (عن طريق زيادة القاعدة الضريبية لا النسب الضريبية) من شأنه أن يحقق العدالة الاجتماعية إن ارتبطت هذه الزيادة في الإيرادات مع زيادة نوعية في الإنفاق الرأسمالي الذي يعود بالفائدة على المجتمع.

بالإضافة الى ما ذكر أعلاه، فإن الطريق الأساسي لتوسعة الحيز المالي للدولة يتمثل في حشد رأس المال السياسي لمواجهة النفقات الأربع الكبرى التي تستحوذ على حصة الأسد من الإنفاق الإجمالي للحكومة وهي الجهاز المدني (22% من الإنفاق الكلي)، الجهاز العسكري (25%)، التقاعد والتعويضات (14%)، وفوائد الدين العام (14%). إن هذه الأربع نفقات تشكل 75% من الإنفاق الكلي للحكومة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الإنفاق الرأسمالي (15%) فإن يتبقى للحكومة 10% من إنفاقها لتكون مرنة في تغييرها. يجب علينا أن ننظر للنفقات الأربع الرئيسية أعلاه والتفكير في سبل تقليلها مع الأخذ بعين الاعتبار للتكاليف السياسية وتبعاتها.

## الخلاصة والتوصيات

يعتبر الإقرار بضرورة وأهمية تحقيق الإصلاح المالي للدول من أهم الأولويات لمنتدى الإستراتيجيات الأردني. ومن ذلك المنطلق، قدمت هذه الورقة موقف المنتدى الداعي الى إعتماد المثبتات المالية الآلية كالأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة المالية للدولة والتي تنقسم الى شقين:

1. التوجه نحو الاعتماد على ضريبة الدخل كمصدر رئيسي لإيرادات الدولة ولذلك عن طريق تفعيل الإدارة الضريبية الكفؤة والشفافة وتوسيع القاعدة الضريبية. لكن يجب أن يقترن هذا التوجه بتقليص الاعتماد على ضريبة المبيعات وإيرادات الدولة من الرسوم الغرامات والتي تماثل قيمها أربعة أضعاف ومثل قيمة ضريبة الدخل من حيث نسبتها الى إيرادات الدولة الإجمالية.

2. إعادة هيكلة برنامج الحماية الاجتماعية عن طريق التخلي عن دعم السلع والخدمات والتوجه نحو اعتماد برنامج جديد يرتكز على المدفوعات التحويلية المشروطة التي تقترن بإمتثال العائلات والأفراد الفقيرة والأقل حظاً لشروط منها تعليم الأطفال على سبيل المثال.

بالإضافة الى ما سبق، قدمت هذه الورقة مقترحاً لقياس الحيز المالي للدولة والذي يعرف بالحيز المتوافر لدى الحكومة المركزية في موازنتها لتوفير مخصصات لأهداف معينة من دون المساس باستدامة مركزها المالي أو استقرارها الاقتصادي. وبناءً على ذلك القياس، نجد أن هيكلية نفقات الحكومة المركزية تمنعها من تحقيق الأهداف المرجوة والاستخدام الأمثل للسياسة المالية. وبالإضافة الى ذلك، فإن الاختلال الحالي في هيكل إيرادات الدولة غير مستدام ولا يحقق العدالة الاجتماعية حيث أن الاعتماد المتزايد على ضريبة المبيعات والرسوم والغرامات تعتبر ضرائب تنازلية تحد من القوة الشرائية للعائلات الفقيرة والأقل حظاً. ومن ذلك المنطلق، يوصي المنتدى بضرورة إعادة هيكلة النفقات والإيرادات الحكومية بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتعظيم حجم الحيز المالي للدولة من شأن ضمان امتثال السياسة المالية الى دورها النظري في دعم الاقتصاد الوطني.

وختاماً، يبدي منتدى الاستراتيجيات الأردني استعداده للتعاون لتطبيق ما جاء في هذه الورقة وتقديم دراسات تفصيلية تتبع الأفكار المطروحة وذلك خدمةً للمصلحة الوطنية العليا ولدفع عجلة النمو الاقتصادي.

[1] يعرف معدل الادخار الوطني بانه الفرق ما بين الاستهلاك النهائي (للقطاعين العام والخاص) والناتج المحلي الإجمالي ويعبر عنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] أظهرت دراسة من معهد دراسات العمل (www.iza.org) بأن المثبتات المالية الآلية قلصت من حجم التقلبات الإقتصادية بنسبة 30% في الولايات المتحدة الأمريكية و بنسبة 20% في دول الاتحاد الأوروبي. يجدر بالذكر أن العديد من الدراسات الإقتصادية خلصت الى نفس النتيجة. المرجع:

Peichl, Andreas, Automatic Stabilizers and Economic Crisis: US vs. Europe, IZA Discussion Paper No. 4310, July 2009.

[2] دائرة الموازنة العامة ، الجداول الرئيسية لموازنة الحكومة المركزية لعام 2015.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هذا التقرير ملك لمنتدى الاستراتيجيات الأردني، لا يسمح باستنساخ أو توزيع أو بث أي جزء من هذا التقرير بأي شكل أو أسلوب بما في ذلك التصوير الضوئي أو التسجيل أو غير ذلك من الأساليب الإلكترونية أو الآلية، دون الموافقة المسبقة الخطية للمنتدى. ويسمح بالاقتباس فقط بالإشارة الكاملة لهذا التقرير. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمنتدى الاستراتيجيات الأردني على info@jsf.org أو على هاتف.6476 566 6 962+

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM